السودان

إعداد: عبدالمنعم عثمان

جهاز الأمن يدفع بسلسلة إجراءات قمعية ومحاكمات في مواجهة صحافيين

الحزب الحاكم يعلن وصول مفاوضاته مع حزب الأمة .. إلى «طريق مسدود»

أعلن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان أن محادثاته المستمرة منذ أسابيع مع رئيس الوزراء السابق زعيم حزب الأمة المعارض الصادق المهدي وصلت إلى طريق مسدود في شأن مشاركته في الحكومة القادمة، بينما اتهمت الخرطوم أيادي خفية بالسعي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد.

وقال وزير الاستثمار السوداني، رئيس لجنة الحزب الحاكم للحوار مع حزب الأمة مصطفى عثمان اسماعيل إن التوصل الى تفاهمات مع حزب الأمة في وقت سابق لا يعني المشاركة في الحكومة. وأضاف: «إننا نناقش حالياً مع حزب الأمة القومي قضايا السلام والدستور والمشاكل الاقتصادية ووصلنا في بعضها لتفاهمات».

وكشف اسماعيل عن تباين الرؤى ضمن الحزب الحاكم في شأن التشكيل الوزاري المرتقب.

وجدد التعبير عن رؤيته الشخصية بضرورة تعيين رئيس للوزراء. وقال: «أتمنى من رئيس الجمهورية أن يعين في التعديل الوزاري المقبل رئيساً للوزراء».

وأوضح أن معظم دول الجوار تعمل بنظام رئاسة وزراء، مطالباً بضرورة منح المنصب صلاحيات في إدارة الشأن الداخلي المتعلق بالاقتصاد على أن تتفرغ رئاسة الجمهورية لملفات السلام والدفاع والأمن والعلاقات الخارجية.

الى ذلك، توقعت الخرطوم أن تبدأ جولة جديدة من المفاوضات مع متمردي «الحركة الشعبية - الشمال» في شأن النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق المضربتين بنهاية «نوفمبر» الجاري أو بداية الشهر المقبل، برعاية الوساطة الإفريقية التي يرأسها ثابو مبيكي.

وذكر عضو وفد الخرطوم إلى التفاوض حسين حمدي مع المتمردين أنه لن يرضخ للضغوط أو المؤثرات الخارجية.

وعلى صعيد منفصل إعتقل جهاز الأمن يوم الثلاثاء الماضي الصحافي بصحيفة «الإنتباهه» هاشم عبد الفتاح اثناء قيامه بمهمّة صحافيّة مرتبطة بتغطية عملية إزالة السلطات لعدد من المحلات التجارية في منطقة الصالحة بامدرمان، وصادر جهاز الأمن هاتفه، وقامت المجموعة التي إعتقلته بمسح جميع الصور التي وثق بها عملية الإزالة، ومن ثم اقتيد الى مكاتب الأمن بامدرمان، حيث ظل رهن الاعتقال والتحقيق منذ العاشرة صباحاً حتى الرابعة من مساء نفس اليوم.

واستدعى جهاز الأمن يوم الإثنين الماضي كل من الأستاذ إدريس الدومة رئيس تحرير صحيفة «الجريدة»، والصحافي بـ«الجريدة» محمد كامل، وتم التحقيق معهما بشأن مادة صحافيّة تم نشرها بالصحيفة يوم الأحد 17 نوفمبر 2013.

وما زال الصحافي بصحيفة «الأخبار» محمد علي محمدو، قيد الإعتقال الأمني التعسُّفي منذ السبت 28 سبتمبر 2013 حتى اليوم، في ظل تواتر أنباء مصدرها حقوقيين وأفراد من أسرته عن تدهور حالته الصحية، ورفض جهاز الأمن الكشف عن مكان اعتقاله، أوالسماح لذويه بحقهم في زيارته والإطمئنان عليه، أسوة بمعتقلين سبق وأطلق سراحهم.

البشير والصادق المهدي

وبعد أن أوقف جهاز الأمن الكاتب الصحافي بصحيفة «الأهرام اليوم» عثمان شبونة من الكتابة منذ الإثنين 23 سبتمبر2013، أسقطت إدارة صحيفة «الأهرام اليوم» مرتّبه من السجل المالي لكشف المرتّبات لشهر أكتوبر 2013، عليه، تقدم الكاتب «شبونة» بشكوى لمكتب العمل بالخرطوم أصدر مكتب العمل قراراً معنوناً الى المدير العام لصحيفة «الأهرام اليوم» ورد فيه نصاً «بعد النظر في الشكوى المقدمة من المذكور أعلاه والإستماع للطرفين، والاطلاع على المستندات، اتضح بأن الشاكي - شبونة - كان يعمل معكم في وظيفة كاتب صحافي بعقد عمل بدأ في 1 أبريل 2013، وفي أكتوبر تم إيقاف مرتبه دون الرجوع لمكتب العمل، عليه تقرر إعادته للعمل مع دفع أجره عن فترة الايقاف، أو تعويض عادل بمرتب ستة شهور أساسي زائد فترة الايقاف وذلك وفقاً لنص المادة 55 من قانون العمل لسنة 1997». .. وتفيد السوابق أن القضايا المرفوعة بمكاتب العمل من قبل صحافيين ضد مُلاك وإدارات الصحف تستغرق أوقاتاً طويلة عبر إجراءات محكمة العمل، حتى بعد الفصل فيها لصالح الصحافيين من مكتب العمل، وذلك بسبب مُماطلة ومُماحكات أصحاب العمل في تنفيذ الأحكام الصادرة لمصلحة الصحافيين والعاملين بالصحُف.

وفي قضيتي نشر، أرجأت محكمة الملكية الفكرية بدأ محاكمة الصحافي بصحيفة «السوداني» خالد أحمد الى يومي الأربعاء 27 نوفمبر 2013، والثلاثاء 3 ديسمبر 2013 نسبة لغياب الشاكي «القوات المسلحة»، وعلى ذات النحو تم تأجيل النطق بالحكم الى يوم الخميس21 ديسمبر2013 في البلاغ المرفوع من قبل «جهاز الأمن» ضد الصحافي فيصل محمد صالح لنشره مادة صحافية متعلقه بقضية الفنانه التشكيلية صفية إسحاق. وفي مدينة ود مني، وتأسيساً على المواد «68» و«69» و«77» «إثارة الشغب، الإزعاج العام، والإخلال بالأمن والسلامة العامة»، من المنتظر أن تصدر محكمة جنايات مدني يوم الخميس 5 ديسمبر 2013 قرارها في مواجهة الروائية رانيا مامون التي إعتقلت يوم الإثنين 23 سبتمبر 2013 في التظاهرات التي شهدتها المدينة. وتُدين صحافيون لحقوق الإنسان «جهر» هذه المحاكمات التي تفتقر - جميعها - إلى أبسط معايير المحاكمة العادلة المعروفة دولياً. وتُنبّه إلى أنّ هذه المحاكمات شملت، وتشمل، عدداً مقدراً من الصحافيين والكُتاب، ولعل النظام بإقدامه على هذه السياسة، إنما يحاول - فاشلاً - تصفية حسابات قديمة مع الصحافيين والصحافة عبر المحاكمات، مستغلاً المناخ القمعي الذي ساد البلاد أثناء وعقب تراجع التظاهرات الشعبية التي إشتدت في سبتمبر 2013، ولعل جهاز الأمن يسعى لإخافة وإسكات وتكميم الأصوات العالية التي تكشفه، وتعرّيه، تحسُّباً للإنفجار الشعبي الذي بات وشيكاً - بحسب محللي علوم الإقتصاد والإجتماع والسياسة - بشكل خاص في هذه الفترة التي تشهد تراكم السخط والغضب الشعبيين.

قوات الجنجويد تنشر الفوضى في «أبو زبد»

فور انسحاب قوات الجبهة الثورية من مدينة أبوزبد اقتحمت المدينة قوات من الجنجويد قادمة من منطقة الدبيبات واستباحتها بالكامل، حيث قامت بترويع المواطنين وتفتيش منازلهم واستولت على ممتلكات المواطنين بالقوة، كما أقامت حواجز للتفتيش في مناطق مختلفة من المدينة، هذا وقد نظم مواطنو المدينة وقفة احتجاجية أمام مباني المحلية ضد تصرفات الجنجويد وذلك بحضور الوالي الذي أكد على أهمية انسحاب قوات الجنجويد من المدينة، إلا أنهم رفضوا وقالوا انهم لا يتبعون لسلطات والي غرب كردفان، بل لرئاسة الجمهورية مباشرة، هذا وقد لاقت تصرفات الجنجويد استهجاناً من المواطنين الذين قالوا: إن الحكومة عجزت عن مواجهة الجبهة الثورية فاستعانت بقوات الجنجويد.

جنوب دارفور تعجز عن توفير المرتبات

عجزت ولاية جنوب دارفور عن توفير مرتبات وأجور «10» من محليات الولاية، على خلفية العجز الكبير في الفصل الأول يقدر بنحو «4» ملايين جنيها. وطالب أعضاء مجلس تشريعي جنوب دارفور - خلال تقرير أداء وزارة المالية الثلاثاء الماضي - بإيجاد حل لمشكلة تأخر صرف المرتبات لـ«10» محليات لم يصرفوا أجورهم الشهرية. وأقرت وزارة المالية المحلية بتعطل حركة الأسواق وخروج كثير من المحليات من عملية الإيرادات بسبب الحرب، بجانب اختطاف العربات ومحصلي الإيرادات بالولاية.

وعزا وزير المالية «آدم محمد آدم» العجز في الفصل الأول لسدادهم مبالغ كبيرة للدستوريين تجاوزت الـ «7» ملايين جنيه، منوها إلى أن كل المحليات بالولاية تصرف مرتباتها لمدة شهر".

مشيداً على ضرورة قيام المركز بالقسمة العادلة للموارد، منوهاً إلى أن فرق سعر جالون البنزين بين نيالا والخرطوم «10» جنيهات، الأمر الذي رفع سعر جالون الوقود بالولاية إلى «32» جنيها.

نواب برلمانيون ينتقدون سياسة الحكومة ويطالبون بقطع علاقات الخرطوم مع طهران

وجّه نواب سودانيون، انتقادات حادة لسياسة الحكومة الخارجية والمالية، مطالبين بقطع علاقات الخرطوم مع طهران، لأنها «غير مفيدة وعطلت تدفق القروض من دول الخليج». وقالوا إن «السودانيين أحوج إلى الدعم، من حزب الله اللبناني وحركة حماس».

وقال النائب علي أبرسي: «نحن غير مستفيدين من العلاقة مع إيران وما يأتينا من الخليج في عام لم تدفعه إيران خلال خمس سنوات»، مشيراً إلى أن رفع الدعم عن المحروقات ساهم في زيادة معاناة المواطنين.

ووجه نائب رئيس البرلمان هجو قسم السيد، انتقادات عنيفة إلى الحكومة في ظل ارتفاع معدلات سفر المسؤولين إلى الخارج واستضافة المؤتمرات. وقال: «لا يمر أسبوع إلا ونشهد مؤتمراً دولياً في البلاد».

وبرر وزير المال السوداني إبراهيم محمود زيادة الإنفاق، بتحمل الدولة أعباء حملات إغاثة منكوبي السيول والفيضانات، إضافة إلى شؤون الأمن والدفاع، لاستعادة مناطق استولى عليها متمردون.

من جهة أخرى، تحدث رئيس البرلمان أحمد إبراهيم الطاهر خلال الجلسة عن مصادرة الجيش أو تدميره اكثر من سيارة للمتمردين خلال مطاردته قوة تحالف «الجبهة الثورية» من مدينة أبوزبد في ولاية غرب كردفان والتي سيطرت عليها الجبهة لساعات.

وطالب الطاهر الجيش بتنفيذ وعد الرئيس عمر البشير بمزيد من «الأداء البطولي» في عمليات الصيف الحاسم لإنهاء التمرد في البلاد.

إلى ذلك، قدمت البرلمانية سامية هباني وهي إحدى رموز تيار الإصلاح في حزب المؤتمر الوطني الحاكم، استقالتها من البرلمان وطالبت رئيس البرلمان بتقديم استقالته أيضا بدلاً عن قيادة جهاز «صار بلا قيمة بسبب خضوعه للحكومة».

شح الغاز وارتفاع أسعاره يهددان الخرطوم

حذرت حكومة ولاية الخرطوم من وضع أي زيادات في أسعار الغاز، وطالبت الوكلاء بالالتزام بسعر 25 جنيها للأسطوانة، بينما اعتبرت غرفة توزيع المواد البترولية السعر غير مجز وتنبأت بشح الغاز وارتفاع سعر الأسطوانة إلى 40 جنيها.

وحذر رئيس قطاع الاقتصاد بوزارة المالية وحماية المستهلك بولاية الخرطوم عادل عبد العزيز، من وضع أي زيادات في أسعار أسطوانات الغاز بالولاية.

ونبه الوكلاء بالالتزام بالسعر المعلن ووفق موجهات المؤسسة السودانية للنفط ببيع الأسطوانة بـ 25 جنيها، وفي حالة عدم التنفيذ يخضع الموزع للإجراءات القانونية، وشدد على أن السُلطات ستراقب توزيع وبيع السلعة.

وطالب عبدالعزيز، وفقاً لوكالة السودان للأنباء، المواطنين بالإبلاغ عن أي جهة مخالفة للقرار عبر الاتصال بالرقم «1948» وهو الرقم الخاص بإدارة حماية المستهلك أو التوجه لنيابة حماية المستهلك لاتخاذ الإجراءات القانونية. لكن الأمين العام للغرفة القومية لتوزيع المواد البترولية العاقب سليمان قال، إن من حق الوكلاء والموزعين فرض أي رقم على أسعار الغاز بالولاية، مبينا أنهم تداولوا في وقت سابق عقب قرار رفع الدعم عن المحروقات واقترحوا زيادة السعر أو تحمل الحكومة لجزء من التكلفة. وقال إن المؤسسة لا تعترف بالوكلاء وتتعامل مع شركات الغاز وتلزمهم بالشراء بسعر 17 جنيها استلام الجيلي لتضيف إليه 8 جنيهات عبارة عن تكلفة الترحيل إلى مواقع التوزيع والتحميل وهامش الربح للشركة والوكيل.

وأفاد العاقب أن الـ 8 جنيهات توزع كالآتي: 3 جنيهات ترحيل لمواقع التوزيع و4 جنيهات مناصفة بين الشركة والوكلاء هامشاً للربح وجنيه واحد تكلفة ترحيل من الجيلي إلى الشجرة.

وأشار الأمين العام للغرفة القومية لتوزيع المواد البترولية، إلى أن سعر 25 جنيها للأسطوانة غير مجز وأن الشركة تتحمله على مضض خوفاً من توقف استثماراتها، موضحاً أن الشركات توزع عبر الوكلاء منذ وقت بعيد وفق نظام ارتضته للعمل.

وأكد العاقب أن الزيادة التي وضعتها الحكومة على الغاز كان لا بد أن تتبعها إعادة هيكلة لسعر السلعة، وأن تتحمل الدولة جزءاً منه بأن تبيع للشركات بسعر أقل من 17 جنيها.

وأكد أن وزارة المالية لا تتنازل عن الـ9 جنيهات التي فرضت زيادة لأسعار الغاز وتركت الواحد جنيه للمؤسسة، ونبه إلى أن الأيام المقبلة ستشهد ارتفاعاً في الأسعار ربما تصل إلى 40 جنيها للأسطوانة وندرة في الكميات. وكان وكلاء الغاز قد هددوا بالتوقف عن العمل بولاية الخرطوم في حالة عدم رفع الأسعار.

الناشطة أميرة عثمان تنتظر عقوبة الجلد

احتل اسم المهندسة المدنية، أميرة عثمان، الناشطة في مجال حقوق النساء، عناوين الصحف ومواقع التواصل الإجتماعي في السودان مؤخرا بعد رفضها وضع غطاء على رأسها بناء على طلب مستفز من شرطي في الشارع، بحسب تقرير لقناة «العربية»، الأربعاء الماضي.

وتواجه أميرة عقوبة الجلد في حال إدانتها، ومع الحادث عاد الجدل بشأن حقوق المرأة في السودان. ويمكن إدانة الناشطة قانونا بمخالفة نص المادة رقم 152 من القانون الجنائي السوداني.

ومن جانبها، اعتبرت والدة أميرة، فوزية الميرغني، أن ما يجري لابنتها إهانة لا تستحقها، وأشارت إلى أن كثيراً من الأسر تضررت من قانون النظام العام، مطالبة بزيادة الوعي بحقوق الإنسان في بلادها.

أميرة عثمان

وعقوبة الجلد شائعة في السودان لكثير من الجرائم بدعوى أنها تطبيق للشريعة، وهو أمر أثار ردات فعل وسط القانونيين خاصة ما يتعلق بلبس المرأة. ويقول المحامي السوداني، المعز حضرة: «إذا رجعت لكل تاريخ الفقه الإسلامي لا تجد فيهما أو جزئية تتعلق بتحديد اللبس الإسلامي». وكانت لقطات مصورة نشرت على الإنترنت في السابق لسيدة سودانية تنفذ فيها عقوبة الجلد علنا أثارت عواصف من الاحتجاجات وانتقادات واسعة النطاق وسط الجمعيات الحقوقية في الداخل والخارج.

غير أن السلطات السودانية لم تكترث لردود الفعل حول تلك الواقعة بل إن الرئيس السوداني عمر البشير ذكر صراحة أنهم سيمضون في تنفيذ المزيد من عقوبات الجلد حتى يغيظ أولئك الذين لا تعجبهم الحدود.

ناجي عوض خضر جندي ينال درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية

ناجي الجندي

نال الدكتور ناجي عوض خضر جندي درجة الدكتوراة يوم الأربعاء الماضي من كلية التربية بالحصاحيصا التابعة لجامعة الجزيرة، في رسالته «جهود السيوطي اللغوية في كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها». وتكونت لجنة الامتحان: من بروفسير بكري محمد الحاج.. مشرف أول ورئيس اللجنة، عميد كلية اللغة العربية جامعة امدرمان الإسلامية سابقا،و بروفسير / محمد غالب وراق.. ممتحن خارجي ،عميد كلية اللغة العربية جامعة امدرمان الإسلامية. و دكتور حسونة حسب الرسول ممتحن داخلي «جامعة الجزيرة».

وقد نال د. ناجي شهادة البكلاريوس في اللغة العربية من جامعة القرآن الكريم في العام 1997، وشهادة الماجستير في اللغة العربية، تخصص بلاغة من جامعة الجزيرة في العام 2006، وحصل على درجة دكتوراة الفلسفة في اللغة العربية «علم لغة».

والتهاني موصولة للدكتور ناجي العضو النشط في منتدى الحصاحيصا وجمعيتي الحصاحيصا دوت كوم، وطلاب لا يفطرون الخيريتين، مع امنياتي له بدوام التوفيق والنجاح في حياته العلمية والعملية.

اشتباكات بالأيدي وشتائم بألفاظ سوقية بين قيادات الاتحادي المسجل

جلال يوسف الدقير

في بادرة خطيرة خارجة عن الأعراف السياسية وقعت يوم «الخميس» الماضي، إشتباكات بالأيدي وملاسنات بالفاظ سوقية بين مستشار والي الشمالية المنتمي للحزب الإتحادي الديمقراطي بزعامة جلال الدقير، سعيد.

بريس، ونائب رئيس الحزب بالولاية خالد فقيري، داخل القاعة الكبرى بقصر الضيافة بمدينة دنقلا بحضور رئيس الحزب مساعد الرئيس، د.جلال الدقير، ووالي الولاية الشمالية، ووزير الإستثمار د.مصطفى عثمان اسماعيل وعدد كبير من مسؤولي المركز والولاية. و شهدت القاعة خلال تناول الوفد الإتحادي ومسؤولي الولاية وجبة الإفطار حالة من الهرج والمرج عقب هياج مستشار الوالي، وتوجيهه سباب وشتائم نابية لنائب رئيس الحزب الذي كان يتحدث مع رئيس المكتب التنفيذي للحزب أحمد علي أبوبكر شاكيا ورافضا اختيار الحزب على مستوى المركز سعيد بريس مستشارا للوالي، وتطور الأمر بعد السباب لاشتباك وضرب بالأيدي بين فقيري وبريس، تدخل بعدها الحضور لفض الإشتباك والفصل بين الرجلين بعد أن خيم الذهول على الجميع. وعلى إثر ذلك استدعت رئاسة الحزب بالمركز رئيس الحزب بالولاية ونائبه والأمين العام للمثول أمامها بالخرطوم. يذكر أن قيادات الإتحادي بالولاية رفضت تعيين بريس مستشارا للوالي وتتهم قيادة الحزب بتجاوز خيارات الحزب بالولاية لتولي المنصب.

المفوضية القومية: حقوق الإنسان بالسودان تتعرض لانتهاكات واضحة

أقرّت المفوضية القومية لحقوق الإنسان بالسودان، يوم الخميس الماضي، بوجود انتهاكات في مجال حقوق الإنسان، تتمثل في التضييق على الحريات، ومسائل تتصل بالحقوق المدنية والسياسية. وكشفت عن تلقيها 83 شكوى من المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني بشأن الانتهاكات.

وقال رئيس لجنة الولايات بالمفوضية محمد أحمد الشايب في مؤتمر صحافي بالخرطوم إن حقوق الإنسان بالسودان تتعرض لانتهاكات واضحة، مؤكدا أن المفوضية تعمل على حل وتجاوز هذه الانتهاكات.

البنك الزراعي ووزارة الزراعة مسؤولان عن التقاوي الفاسدة

قال محمد أحمد إبراهيم عضو مجلس إدارة مشروع الجزيرة ان تقرير لجنة التحقيق التي تم تشكيلها أخيرا لتقصي حول فساد التقاوي ، كشف عن ضعف إنبات التقاوى القمح بنسبة 50 في المئة. وحمّل في حديثه لبرنامج «المحطة الوسطى» بقناة الشروق، حمّل البنك الزراعي، ووزارة الزراعة، مسؤولية خسارة المزارعين. وطالب المزارعين ، بالتوقف الفوري عن استعمال التقاوى. كما طالب بضرورة تعويض المزارعين المتضررين من إستعمال تقاوى القمح الفاسدة. وفي السياق امح الشيخ المك وكيل وزارة المالية الاسبق بفساد كبير في التقاوي، وقال في تصريحات لصحيفة «اليوم التالي».